

إن ما شهده المجتمع المصري في الآونة الأخيرة، وخاصة قبيل الاعتداء على السفارة الإسرائيلية ومديرية أمن الجيزة، فضلاً عن الهجوم الشرس الذي تشنه أطراف سياسية عديدة تشكيكاً في المجلس العسكري ونواياه، والانقسام الباد بين توجهات المفكرين وأصحاب الرأي والمهتمين بالعملية السياسية على دور المجلس العسكري في قيادة المرحلة الانتقالية الراهنة، كل ذلك جعلني أقر بأن الأزمة الحقيقية التي تمر بها مصر هي أزمة في الحوار، سواء من حيث شكل الحوار وآليات تناقله أو في عقلية الحوار التي تشكل مضمونه ومحتواه، تلك الأزمة التي تصاعدت مع تزايد أعداد الائتلافات الثورية، وتعمقت وتضخمت بتعدد الكيانات السياسية، والتي غالباً ما تفتقد الرأس أو مركز القيادة، وكأن يقين الشارع السياسي بأن السبب الرئيسي في نجاح ثورة ٢٥ يناير يتمحور في غياب المركز؛ مما جعله يسحب هذا اليقين على كافة الأعمال والأشكال والكيانات السياسية، وهذا ما جعله يُصرّ وبعمدٍ على تغييب القائد أو المركز من المشهد الإداري لهذه التجمعات والكيانات السياسية، ورغم تقديري لوجاهة الفكرة، إلا أننا نقر بعدم جدواها إذ تجعل من الصعوبة بمكان إجراء حوارات فعالة تستهدف الوصول إلى اتفاق عام حول مستقبل مصر، كما أنني أختلف كثيراً مع من يختزلون أزمة الحوار في الحوار الديني بين المسلمين والأقباط، وكأن مستقبل مصر واستقراره مرهون بحل أزمة الحوار الديني بين الفريقين، حيث إنني أرى أن أزمة الحوار أكبر من ذلك بكثير، فهناك خلافات

عديدة وفجة في الرأي بين الإسلاميين أنفسهم من ناحية وبين الأقباط من جانب آخر، ومن ثم فإننا نحتاج أولاً إلى إجراء حوار إسلامي إسلامي وحوار قبطني قبطني، ثم ننتهي إلى حوار ديني بين المسلمين والأقباط، ولكن المشكلة كما قلت آنفاً ليست في الحوار الديني وحده، ولكن في الحوار بين كافة الأطياف والكيانات السياسية، التي تشكلت عقب ثورة ٢٥ يناير وتقولبت كل منها حول رؤيتها وأهدافها الخاصة، مما جعلها في عزلة عن الحوار مع الآخر، وأصبحت السمة الغالبة على المشهد السياسي هي الخلاف وليس الاتفاق. والخروج من شرك الأزمات يدعونا إلى تجاوز الخلاف الديني والاتفاق حول المرجعية الدينية للسياسة المصرية القادمة، فعندما تتعرض المجتمعات للسقوط والانهيار لم يكن الدين في أول اهتماماتها، فالأديان وجدت بعد استقرار المجتمعات ولم توجد قبل نشأتها، فلم يفكر الإنسان منذ فجر التاريخ في مرجعيته الدينية، إلا بعد استقراره وإقامته، وتأمين مسكنه وملبسه ومشربه ومطعمه ومستقبله. لهذا فإنني أدعو الجميع إلى تجاوز فكرة المرجعية الدينية في هذه الآونة حتى لا يحدث الخلاف، فهو حوار عقيم لا يفضي إلا إلى مزيد من التجاوزات الأمنية وتعطيل الإسراع بإنهاء الفترة الانتقالية وبناء النظام المصري المحتمل والمنشود من قبل كافة أطراف الشعب، وعلى كافة المثقفين العمل على تشكيل عقلية الحوار وليس الالتفاف حول شكله، وذلك من خلال البرامج الإعلامية المختلفة والدراما مع إعادة الدور التعليمي للمسرح، بالإضافة إلى الدور المهم للمؤسسات التعليمية والمساجد والكنائس ومؤسسات المجتمع المدني، لتحديد شكل واضح للخطاب الثقافي والديني، وطريقة الحوار، وأقصد الحوار الهادف الذي يفضي إلى اتفاق عام حول سمات المرحلة المقبلة ومواصفات الرئيس المحتمل، وصياغة العلاقة بين الشعب والنظام، دون التمسك بوجهات النظر الفئوية والفردية، وأن يصبح مستقبل مصر وأمنها الأساس في كل نقاش حوارى هادف، وما لم يدرك كله لا يترك كله.